ترأس اجتماعا للقيادات السياسية والعسكرية والأمنية العليا للدولة.. رئيس الجمهورية :

بناء الوطن لا يتم بالفوضى ونشر ثقافة الأحقاد والكراهية وإنما بتكاتف جهود كل أبنائه

سنواصل الجهود لمواجهة العناصر الإرهابية التي تضر بأمن واستقرار الوطن ومصالح المواطنين

صنعاء/سبأ:

رأس فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح ، رئيس الجمهورية وبحضور الأخ عبدربه منصور هادي ، نائب رئيس الجمهورية أمس اجتماعا ضم القيادات العليا للدولة السياسية والعسكرية والأمنية.

وخلال الاجتماع جرى مناقشة العديد من القضايا والموضوعات وفي مقدمتها ما يتصل بالتطورات على الساحة الوطنية وجهود إعادة الإعمار في محافظة صعدة وجهود اليمن في مجال مكافحة أعمال الإرهاب والقرصنة البحرية في المياه الدولية بالقرب من خليج عدن.

وأقر الاجتماع خطة النزول الميداني لقيادات الدولة إلى محافظات الجمهورية وإقامة أمسيات رمضانية ابتداء من اليوم 11 سبتمبر الجاري في عموم المحافظات وذلك تنفيذا لتوجيهات الأخ الرئيس ويتم خلالها الالتقاء بالمواطنين وتلمس احتياجاتهم وقضاياهم ومعالجتها وكذا الوقوف أمام مختلف القضايا والتطورات على الساحة الوطنية والاستماع لآراء المواطنين حول مجمل الأوضاع في الوطن وعلى مختلف الأصعدة والمجالات.

نؤكد أهمية حشد الجهود الدولية لمكافحة القرصنة البحرية في المياه الدولية قرب خليج عدن

وستكرس الأمسيات الرمضانية لاطلاع المواطنين على التطورات والحقائق في الجوانب السياسية والاقتصادية والتنموية والأمنية وما شهده الوطن من تطورات وتحولات وإنجازات مختلفة وبخاصة في الفترة التي أعقبت الانتخابات الرئاسية والمحلية في سبتمبر 2006 م.

كما سيتم تناول ما تم انجازه حتى الآن على صعيد تنفيذ البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية سواء في الجانب التشريعي وتعزيز استقلالية القضاء والانتقال الى نظام الحكم المحلي الواسع الصلاحيات أو في المجال التنموي او في مجال تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد وفي مجالات الاسكان وتنفيذ المشاريع السكنية الخاصة بالشباب وذوي الدخل المحدود ومنتسبي القوات المسلحة والامن وغيرها من المجالات .

وفي الاجتماع تحدث فخامة الاخ الرئيس مؤكداً اهمية النزول الميداني للقيادات السياسية الى المحافظات للالتقاء بالمواطنين والعلماء وكل الفعاليات السياسية والاجتماعية والثقافية والمشايخ والشخصيات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني والاقتراب من قضايا الناس وتوضيح وجهة نظر الدولة والحكومة ازاء مختلف التطورات والقضايا التي تهم الوطن والمواطنين واهمية تعاون الجميع من اجل ترسيخ الامن والاستقرار والسكينة العامة في المجتمع ولما فيه خدمة مصلحة الجميع .

واكد ان الوطن بحاجه الى تكاتف جهود كل ابنائه وإلى التفرغ لجهود البناء والتنمية بعيدا عن المناكفات التي لا تجدي ، موضحا ان بناء الوطن لن يتم بالفوضى أو نشر ثقافة الأحقاد والكراهية ولابد ان يستشعر الجميع مسؤولياتهم الوطنية وان يضطلع كل من موقعه بواجبه الوطني.

واشار فخامة رئيس الجمهورية الى أن بلادنا تتهيأ الآن للاستحقاق الديمقراطي الكبير المتمثل بالانتخابات النيابية القادمة التي ينبغي أن يعمل الجميع من أجل نجاحها ولما فيه تعزيز الممارسة الديمقراطية وتجسيد مبدأ التداول السلمي للسلطة عبر صناديق الاقتراع.

وحول الجهود المبذولة لإعادة إعمار صعدة ، أكد الأخ الرئيس مواصلة جهود البناء وإعادة الإعمار في صعدة ، مشيرا إلى الإجراءات التي تم اتخاذها بهذا الصدد ومنها تخصيص مبلغ عشرة مليارات ريال للتنمية وإعادة الإعمار بالمحافظة ، مجددا دعوة اليمن للدول الشقيقة والصديقة للإسهام إلى جانب اليمن في جهود إعادة الإعمار في محافظة صعدة.

وتطرق الأخ الرئيس إلى الجهود التي تبذلها اليمن في مجال مكافحة الإرهاب والنجاحات التي حققتها الأجهزة الأمنية في هذا المجال ومنها ماتم مؤخرا في محافظة حضرموت والتي أسفرت عن إلقاء القبض على العديد من العناصر المتورطة بارتكاب أعمال إرهابية بالإضافة إلى الحصول على معلومات هامة تكشف المخططات التي كانت العناصر الارهابية تنوي القيام بها في اليمن والسعودية ، مؤكدا عزم اليمن على مواصلة جهودها من أجل مواجهة تلك العناصر التي تضر بأمن الوطن واستقراره ومصالحه ومصالح المواطنين وتسيء إلى الدين الإسلامي الحنيف.

واكد فخامة الرئيس على اهمية حشد الجهود الدولية من اجل مكافحة القرصنة البحرية التي تتعرض لها حاليا عدد من السفن اثناء مرورها في المياه الدولية بالقرب من خليج عدن ، مشيرا الى ما تقوم به اليمن من جهود في هذا المجال من خلال قوات خفر السواحل والقوات البحرية.

واوضح انه يجري حاليا الترتيب لانشاء أربعة مراكز إقليمية في كل من صنعاء وعدن والحديدة والمكلا لمكافحة القرصنة وستزود بكافة الإمكانات اللازمة بالاضافة الى ضم حرس الحدود الى خفر السواحل وتحت إمرة وزارة الداخلية وبما يعزز قدرات بلادنا في مجال مكافحة القرصنة البحرية وحماية الشواطئ ، لافتا الى الدور الذي ينبغي ان يضطلع به المجتمع الدولي لمساعدة اليمن في هذا المجال وباعتبار أمن وسلامة الملاحة الدولية أمراً يهم الجميع.

وشدد الاخ الرئيس على اهمية البناء الروحي والفكري والثقافي والوطني ، داعيا المؤسسات الاعلامية والثقافية ودور العبادة الى أداء دورها في هذا المجال وكذا اعتماد الشفافية والوضوح في طرح الحقائق امام المواطنين اولا بأول وبما يخلق لديهم الوعي السليم بالقضايا والتطورات وبعيدا عن التأثر بأي أساليب مضللة أو افتراءات باطلة تسعى للتضليل وتشويه الحقائق ونقل المعلومات الخاطئة .

ووجه فخامة الاخ الرئيس الحكومة بالمتابعة المستمرة مع الدول والهيئات المانحة وبما من شأنه الوفاء بالالتزامات والتعجيل بتنفيذ المشاريع الخدمية والتنموية التي تخدم اهداف التنمية وتحقق الغايات المنشودة منها ، مؤكدا على اهمية ان تضطلع كل الأجهزة والهيئات بمسئولياتها سواء في الجانب الاقتصادي او التنموي او في الجانب الامني وغيره وبما يحقق المصلحة الوطنية.

ناقش معهم التعاون المشترك بين بلادنا وبلدانهم

العليمي يلتقي سفراء عدد من الدول الصديقة بصنعاء

صنعاء / سبأ:

بحث نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والامن الدكتور رشاد العليمي خلال لقائه أمس سفراء الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الاوروبي واليابان وماليزيا المعتمدين بصنعاء مجالات التعاون المشترك وسبل تعزيزها وتطويرها.

وناقش اللقاء الذي حضره وزير الدفاع اللواء الركن محمد ناصر أحمد ووزير الداخلية اللواء مطهر رشاد المصري ووزير النقل خالد ابراهيم الوزير ونائب وزير الخارجية الدكتور علي مثنى حسن وعدد من المسئولين المختصين ظاهرة القرصنة البحرية أمام السواحل الصومالية وخطرها على الملاحة الدولية .

ووضع الدكتور العليمي السفراء أمام الجهود التي تبذلها الجمهورية اليمنية لمكافحة هذه الظاهرة بالرغم من الإمكانيات المحدودة.

وأوضح نائب رئيس الوزراء الآثار السلبية والاضرار التي تلحقها هذه الاعمال بالملاحة الدولية وانعكاساتها على الامن الاقليمي وعلى ارتفاع كلفة التأمين على البواخر التي تستخدم هذا الممر الدولي الهام .

وأكد العليمي أهمية التعاون الاقليمي والدولي لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة ودعم جهود الحكومة اليمنية وخاصة انشاء مراكز اقليمية للمراقبة وغرفة عمليات مشتركة مع قوات التحالف وتقديم الدعم لقوات خفر السواحل والقوات البحرية اليمنية نظرا لموقعها الاستراتيجي الهام.

في افتتاح اللقاء التشاوري للقيادات الجمركية

وزير المالية يؤكد دعم وزارته إلغاء الإعفاءات الجمركية الممنوحة للمؤسسات الحكومية

مصلحة الجمارك حققت تجاوزا في إيراداتها بنحو 46 مليار ريال للعام الجاري

صنعاء /سبأ:

قال وزير المالية نعمان الصهيبي« أن هناك فساداً يصاحب الإعفاءات الجمركية الممنوحة للمؤسسات الحكومية وأن وزارته تدعم توجهات مصلحة الجمارك الخاصة بإلغاء تلك الإعفاءات» .

وأكد أن وزارة المالية ستتحمل كل الآثار الناجمة عن إلغاء الإعفاءات الجمركية على المؤسسات الحكومية وإلزام الجميع بدفع الرسوم الجمركية لمصلحة الجمارك .

وأشاد وزير المالية في افتتاح اللقاء التشاوري الرابع لمدراء عموم المكاتب والدوائر الجمركية بعموم محافظات الجمهورية الذي بدأ أمس بصنعاء .. بما حققته مصلحة الجمارك من تجاوز في إيراداتها للربط المحدد من قبل وزارة المالية والمقدر للعام الجاري بنحو 46 مليار ريال .

وقال « إن تلك الإيرادات المحصلة من قبل الجمارك خلال الأشهر الماضية من عام 2008 ما تزال دون المستوى المطلوب على الرغم من تجاوزها للربط المحدد الأمر الذي يتطلب الوقوف بجدية عن تعقيدات العمل الجمركي وأساليب التهرب والتهريب التي تمارس من قبل بعض المخلصين الجمركيين».

وطالب الصهيبي مصلحة الجمارك بالاستغلال الأمثل للإمكانات الهائلة والمتاحة للارتقاء بعملية تأهيل وتدريب الكوادر الجمركية .. وقال « لدينا إمكانات هائلة جدا للعاملين في مصلحة الجمارك ولدينا حسابات خاصة وميزانيات مفتوحة للقطاع الجمركي وعلى القيادات الجمركية العمل على استغلال تلك الإمكانات لتعزيز الارتقاء بالعمل الجمركي».

وأشار إلى أن دور مصلحة الجمارك لا ينحصر في الدور الإيرادي فقط بل هو دور معلوماتي وحمائي باعتبار أن مهام مصلحة الجمارك تتمثل أيضا في مشاركة الجهات ذات العلاقة في تطبيق كثير من القوانين كقانون الصحة العامة والأمن القومي وقانون الحجر الزراعي والصحة النباتية وقانون المواصفات والمقاييس وقانون حماية البيئة ومنع الإخلال بالذوق العام والدين وحماية الملكية الفكرية والتراث ومكافحة الإغراق والتهريب والكثير من القوانين الأخرى .

منح التجار المتميزين تسهيلات تضمن لهم الارتقاء بعملهم

ولفت وزير المالية إلى أهمية تعميق الوعي لدى رؤساء الدوائر الجمركية بأهمية تحصيل الإيرادات الضريبية باعتبارها جزءاً من الإيرادات العامة للدولة التي يتم تحصيلها عبر القطاع الجمركي،مشيداً بجهود مصلحة الجمارك في تعاملها الجاد مع قضايا التهريب باعتبارها قضية تضر الإقتصاد الوطني .. مؤكداً ضرورة تعزيز العلاقة بين كافة الأطراف والجهات ذات العلاقة بمكافحة التهريب .

وقال « علينا أن نخلي مسئوليتنا ولكن هناك أيادي تعبث بالاقتصاد الوطني لكن في ظل دعم القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وتوجهات ومقترحات وزارة المالية ومصلحتيها سنتمكن من الحد من هذه الظاهرة للحفاظ على اقتصاد البلد من العبث والفساد».

وشدد وزير المالية على ضرورة إسراع مصلحة الجمارك في توريد الضمانات الجمركية التي انتهت فترتها الزمنية إلى خزينة الدولة مع الأخذ في الاعتبار التفريق بين التجار المتميزين والمتلاعبين ومنح المتميزين منهم الكثير من التسهيلات التي تضمن الارتقاء بعملهم .

وأعرب عن أمله في أن يضيف هذا اللقاء نقلة نوعية في تذليل كافة التعقيدات المصاحبة للعمل الجمركي خاصة المرتبطة بالتخليص الجمركي الذي يتضمن العديد من عمليات التزوير في الأرقام الضريبية وتحويل البيانات.

من جانبه أوضح رئيس مصلحة الجمارك الدكتور علي بن علي الز ُبيدي أن هذا اللقاء يأتي في إطار توجهات المصلحة الخاصة بتطوير آليات العمل الجمركي وإحداث نقلات نوعية في مستوى أداء العمل الجمركي .

وأشار إلى أهمية التخليص الجمركي الذي أصبح مؤشراً من مؤشرات الإصلاحات الاقتصادية والمالية واهتم به العديد من المنظمات الدولية .

وبين أن اليمن وبحسب التقارير الدولية احتلت مرتبة متوسطة في هذا المجال لكنها ما تزال متأخرة عن ركب الدول المتقدمة وهو ما دفع المصلحة إلى مناقشة الإجراءات المتعلقة بالتخليص الجمركي والتي شهدت تطورات نوعية خلال السبع السنوات الماضية.

وأضاف «أن مصلحة الجمارك وفي إطار تطوير عمل التخليص الجمركي استعانت بالعديد من المنظمات الدولية أهمها الأنكتاد وبرامج الأمم المتحدة وبعض المانحين من الدول الأوروبية مما أسهم في نقل عملية التخليص الجمركية نقلات نوعية».

وأكد أن مصلحة الجمارك حريصة على رفع كفاءة العمل الجمركي وتقديم خدمة مميزة للمتعاملين معها عبر تأهيل وتدريب كوادرها في الداخل والخارج وتحديث أنظمتها الآلية التي استحدثتها بهدف تسهيل الإجراءات الجمركية .

وأوضح أن المصلحة عمدت في مسيرة تحديث وتطوير العمل الجمركي إلى استخدام برنامج أسيكودا إلى جانب عدد من البرامج الملحقة به كدليل القيمة وبرنامج ألتربتك والمنافست الإليكتروني وإدخال إدارات المعاينة والرصيف والإفراج اليكترونيا وتعامل المخلصين وأصحاب الشأن من مكاتبهم.

وقال الدكتور الزبيدي « نسعى حاليا وبالتعاون مع الأنكتاد على تحديث برنامج الإسيكودا عبر اقتناء برنامج اسيكودا العالمي لتحسين أداء العمل الجمركي وإدخال التطورات فيما يتعلق بتحقيق الأمان وتحديد المسؤولية وكذلك تحليل المخاطر والقيمة الجمركية وإدخال وسائل الكشف الحديثة والأرشفة وتصنيف المواد المستوردة والمصدرة حسب النظام المنسق / أتش أس/ ، وشروح التعريف واستخدام جهاز خادم رئيسي للأعمال الجمركية لتوحيد العمل الجمركي وتسهيل التعامل معه في مدخلاته ومخرجاته ، وسهولة وسرعة الحصول على المعلومات وبالتالي التعامل معها فضلا عن الاستعانة بأنظمة الكشف على البضائع بنظام الأشعة السينية والتي أصبحت تغطي ما يقارب 96 بالمائة من الإيراد».

كما ألقيت كلمة عن المشاركين في اللقاء ثمنت حرص قيادة مصلحة الجمارك على الارتقاء بالعمل الجمركي من خلال توفير الإمكانات وتنظيم العديد من الدورات التأهيلية والتدريبية للكوادر الجمركية وعقد اللقاءات التشاورية لتقييم مستويات الأداء خلال الفترات الماضية ووضع التصورات المستقبلية لضمان تذليل العقبات وخلق شراكة فاعلة مع القطاع الخاص .

يشار إلى أن اللقاء الذي يستمر ثلاثة أيام تحت شعار // التخليص الجمركي تقييم الأداء ووضع تصورات المستقبلية// سيناقش عددا من المواضيع المتعلقة بعمليات الفحص والمعاينة بالأشعة السينية وإجراءات التحديث والتطوير لإدارات النظام الآلي الجمركي ووضع آلية إصدار تراخيص التخليص الجمركي.

حضر افتتاح اللقاء رئيس مصلحة الضرائب أحمد أحمد غالب ووكيل وزارة المالية لقطاع التخطيط والإحصاء والمتابعة علي مثنى شاطر ووكلاء مصلحة الجمارك وممثلو الإتحاد العام للغرف التجارية والصناعية .

في تقرير برلماني

الحبوب تستحوذ على (58 ٪) من المساحة المزروعة والقات والفواكه تأخذان القيمة

صنعاء/متابعات:

أوضح تقرير برلماني حديث أن المساحة المزروعة في اليمن زادت في العام 2006م إلى مليون و(309) آلاف هكتار ، بنمو قارب (9 ٪) عن العام 2005م .

وفي حين أكد التقرير أن الحبوب تستحوذ على (58 ٪) من إجمالي المساحة المزروعة إلا أن القات سيطر على قرابة (200) مليار ريال من قيم إنتاج المحاصيل تليها الفواكه بنسبة تفوق (22 ٪) من قيمة محاصيل الحبوب ، البقوليات ، الخضروات ، الأعلاف ، المحاصيل النقدية ، الفواكه ، القات والبالغ ثمنها السنة قبل الماضية ما يقارب (488) ملياراً نمت بمقدار (22 ٪) مقارنة بالعام 2005م .

وبلغ إجمالي قيم الإنتاج عام 2006م بشقيه الزراعي والحيواني حوالي (842) مليار ريال بمتوسط نمو عن السنة قبلها تضاهي (23 ٪) .

وأشار تقرير لجنة الزراعة عن تقييم أنشطة وزارة الزراعة عام 2006م أن أعداد الثروة الحيوانية من ضأن وماعز وأبقار وإبل وصلت خلال تلك السنة (18) مليون رأس بمعدل نمو تجاوز (2 ٪) عن 2005م واحتل الضأن (45٪) يليه الماعز بنحو (44 ٪).

وخلال السنة التي يغطيها التقرير وصل إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء من الأصناف الآنفة إلى جانب الدواجن قرابة (193) ألف طن بنمو (3 ٪) عن العام السابق لفترة التقرير ونمو يفوق (3 ٪) لأصناف العسل والحليب والبيض والجلود والأصواف .

وبيَّن التقرير البرلماني أن (47 ٪) من المساحات الزراعية في اليمن تعتمد على مياه الأمطار، و(38 ٪) على المياه الجوفية المستخرجة من الآبار و(11 ٪) تعتمد على مياه السيول فيما (4 ٪) على مياه الغيول.

وذكر التقرير أن معلومات وزارة الزراعة تفيد أن النفقات المصروفة على (59) مشروعاً قاربت (8) مليارات ونصف المليار ريال في عام 2006م بنسبة (85 ٪) من المعتمد في البرنامج الاستثماري